الكردستاني يكشف حقيقة ترحيل المؤتمر الوطني إلى إشعار آخر

دولة القانون يرغب بـ"اجتماع طارئ للرئاسات" وحقن الخلافات

◆ أبرز مكونات العراقية ترفض تسمية النجيفي مفاوضاً عن القائمة

برغم مطالبة رئاسة الجمهورية، اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني بتحديد موعد جديد لعقده لكن ائتلاف دولة القانون، بدا وكأنه لا يعير أهمية لهذه الدعوة، وأكد إمكانية حل الأزمة السياسية الحالية في اجتماع وصفه بالطارئ للرئاسات الثلاث، وهو ما رفضته كتلة حل في القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي، والتي شددت على ان هذا اللقاء وان حدث لن يمثل جميع مكونات الشعب العراقي، لان هناك كتلا سياسية ستكون مهمشة فيه.

□ بغداد / إياس حسام الساموك

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني... ارشيف

قائمة علاوي كانت قد اعترضت على التحفظ الذي أبداه دولة القانون خلال الاجتماع السادس للجنة التحضيرية، مطالبة وحسب ما نقل عن المتحدث باسمها ميسون الدملوجي اعتماد جدول الاعمال الذي تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي سبقه.

رئيس الجمهورية جلال طالباني ذكر في بيان نشرته (المدى) امس على خلفية إعلان ترحيل المؤتمر الوطني الى إشعار آخر ""ندعو اللجنة التحضيرية إلى تكثيف جهودها والتوصل إلى تفاهمات تمكننا من تحديد موعد جديد قريب للاجتماع الوطني". وأكد طالباني على "أهمية الاستمرار في بذل الجهود لتحقيق التوافق الوطني"، داعيا جميع القوى السياسية إلى "تحاشي كل ما قد يؤدي إلى شحن الأجواء وتوترها، وعدم اللجوء إلى فرض الشروط المسبقة". بالمقابل، يبدو ان ائتلاف دولة القانون لا يفكر بحل الأزمة السياسية عبر بوابة المؤتمر الوطني، اذ دعا احد ابرز قادته في الوفد المفاوض الرئاسات الثلاث باجتماع وصفه بالطارئ، شريطة الاعتماد على الدستور في حل القضايا العالقة.

"إن أوان اجتماع الرئاسات الثلاث" أمر أكده النائب خالد الأسدي لتسوية الملفات المطروحة بين الفرقاء السياسيين، وقال "يجب ان يقترن الحل بالدستور.. واي طرح يخالف بنوده يجب استبعاده".

اللقاء الذي وصفه الأسدي بالطارئ يكون من خلال "تخويل تقدمه الكتل السياسية إلى الرئاسات الثلاث باعتبارها ممثلة لها.. جلال طالباني عن التحالف الكردستاني، ونوري المالكي عن التحالف الوطني.. اما اسامة النجيفي باعتباره ممثلا عن ائتلاف العراقية"، وأردف "هؤلاء القادة الثلاث لديهم رؤى متطابقة نوعا ما وبإمكانهم تسوية الخلافات السياسية بالاعتماد على الدستور والاتفاقيات التي لا تخالف بنوده".

موقف دولة القانون الجديد جاء بعد ما قال عنها الاسدي "كثرة المطالب والشروط التي تقدمها الكتل السياسية لاسيما العراقية لعقد المؤتمر الوطني مما ادى الى اضعاف فرص نجاحه".

وسبق للقائمة العراقية ان وضعت جملة من الشروط للاشتراك في المؤتمر الوطني، في مقدمتها تسوية ملف نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي وايقاف الاجراءات التي وصفتها بغير الدستورية بحق نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، لكن اغلب مكونات التحالف الوطني اعترضت عليها، اذ اجمع المجلس الإسلامي الأعلى والتيار الصدري وحزب الفضيلة على ان ما تقدمت به قائمة علاوي لا يصب في مصلحة حل الأزمة السياسية، اما المالكي ورفض المالكي فقد اكد في مؤتمر صحفي له الاسبوع الماضي أن هناك شروطا ستكون قاسية على بعض السلوكيات إذا وضعت العراقية شروطها. واحدة من المكونات الرئيسية للقائمة العراقية، كتلة (حل) سجلت اعتراضا مبكرا على مقترح ائتلاف دولة القانون، مشددة على ان النجيفي لا يمثل جميع مكونات العراقية، مشددة على ان هذا الموقف المعارض يمثل وجهة نظر القائمة بصورة عامة.

رئيس (حل) البرلمانية، وعضو الوفد المفاوض للقائمة العراقية زياد الذرب ذهب الى عدم امكانية استبدال اجتماع الرئاسات الثلاث بالمؤتمر الوطني، وقال "توجد جملة من القضايا العالقة.. حلها لا يكون عبر بوابة الرئاسات الثلاث.. الأخيرة بإمكانها التذويب من حدة التقاطعات بين الفرقاء ولكنها لا تستطيع حسم جميع ما موجود على الساحة السياسية".

وان كان النجيفي احد قيادات العراقية الستة قبل ان يكون رئيسا للبرلمان لكن الذرب لا يجد فيه ممثلا للقائمة بأكملها، وتابع "نحن في العراقية نتكون من عدة كتل سياسية.. النجيفي لا يحمل لواء القائمة في الاجتماعات المصيرية.. وان اقتصر حسم الخلافات السياسية على الرئاسات الثلاث فستكون مهمشين ولن يكون لنا موقف في هكذا استحقاقات.. يجب ان يكون الجميع حاضرا وهذا موقف العراقية بأكملها وليس نحن في كتلة حل فقط". كان الأجدى بدولة القانون وحسب الذرب " العمل جديا من اجل استكمال بنود اتفاقيات اربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة نهاية ٢٠١٠ وتحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر الوطني والشخصيات المدعوة له وحل المشاكل بحسن نية خيرا من الدعوة الى بدائل عنه وهو ما قد يسبب ازمة سياسية جديدة.. الكرة الآن في ملعب المالكي فهو يستطيع احتواء جميع الخلافات بجرة قلم".

وأكد "نأمل من المؤتمر الوطني أن يحل المشاكل التي يعاني منها جمهور القائمة العراقية لاسيما مسألة الاعتقالات العشوائية والإجراءات التي تتخذ بذريعة المساءلة والعدالة".

ولم يبد التحالف الكردستاني اعتراضا على مقترح ائتلاف المالكي في دعم لقاءات القادة الثلاث، لكنه أكد ضرورة عقد المؤتمر الوطني لحل الأزمة السياسية في الوقت الراهن.

وأعرب المتحدث باسم التحالف مؤيد الطيب عن تشاؤمه حيال حظوظ عقد المؤتمر الوطني في وقت قريب، وكشف عن السبب الحقيقي وراء عدم انعقاد المؤتمر الوطني الخميس الماضي كما كان مقرر وقال "ان العراقية طلبت في الاجتماع التمهيدي الأخير إدراج ملفي الهاشمي والمطلك في جدول أعمال المؤتمر الوطني وهو ما رفضته باقي الكتل السياسية.. فضلا عن إصرارها على دعوة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم بالاضافة الى علاوي.. وهو امر غير ممكن، اثنان من هؤلاء القادة كانوا حينها خارج البلاد"،ونقل عن اجتماعات اللجان التحضيرية مشاكل جديدة ومفاجآت اضيفت الى الخلافات السياسية الحالية، واكد "هذه العوامل تجعل من فرص انعقاده على المستوى المنظور مستبعدة في الوقت الحالي". الطيب ينقل دعم تحالفه لعقد اجتماعات دورية للقادة الثلاث ولاجل التقريب بين وجهات النظر وتابع "اذا تمكنوا من ايصال قارب العملية السياسية الى بر الامان فهذا امر مرحب به من الجميع.. ولكن جهودهم هذه لا تلغي المطالبة بعقد المؤتمر الوطني والذي اصبح ضرورة ملحة لجميع الكتل السياسية".

وخلص المتحدث باسم التحالف الكردستاني الى "ضرورة الالتزام بالدستور والاتفاقيات التي تشكلت بموجبها الحكومة.. لاتزال العديد من بنود ما توصل اليه الفرقاء في اربيل لم تنفذ حتى اللحظة بسبب غياب الثقة بينهم". يذكر أن العراق يعيش أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، فيما أعلنت في (٦ شباط ٢٠١٢) أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائها لحضور جلسات المجلس.

مصدر أمني لـ(المدى): بغداد تعتزم فتح وكالات للمخابرات في دول الجوار

المجاميع الإرهابية تبيّض أموالها بـ"بضائع رخيصة الثمن"

□ بغداد / المدى

في وقت يعمل مجلس النواب على المصادقة على مشروع قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل "الإرهاب"، أكد مصدر مطلع استمرار تحويل الأموال إلى العراق من الدول العربية عبر طرق ملتوية لتمويل العمليات الإرهابية.

وقال مصدر حكومي مطلع مقرب من مكتب القائد العام للقوات المسلحة لـ(المدى) امس "ان المعلومات المتوافرة لدى الأجهزة الاستخبارية تؤكد استمرار تمويل بعض الدول العربية للجماعات الإرهابية في العراق بطرق ملتوية".

وعن كيفية وصول هذه الأموال قال المصدر الذي رفض كشف اسمه لحساسية الموضوع "هناك طرق عدة لتبييض الاموال.. وعملت بعض الجهات الارهابية التي تقطن دول عربية على ادخال بضائع وسلع استهلاكية بالتعاون مع جهات متنفذة في الحكومة العراقية وتجار كبار وتم تصريفها بسعر بخس يقل بكثير عن مثلياتها في السوق مما ادى الى سرعة نفاذها وتحويلها الى أموال والذي منح بعد ذلك الى الارهابيين في الداخل لتنفيذ عملياتهم".

وعن الدور الحكومي للحد من هذه العمليات قال المصدر "القينا القبض على عدد من المتورطين بهذا النوع من الجرائم.. نحن الان في طور الاعداد لتقوية الجهاز الاستخباري الوطني ليقوم بواجبه على اتم وجه.. كما تعمل الحكومة على فتح وكالات للمخابرات في عدد من دول المنطقة لاسيما المجاورة لجمع المعلومات عن الجماعات الارهابية المتواجدة فيها التي تنوي استهداف العراق.. هذه الخطوات تحتاج الى المزيد من الوقت والجهد والاموال لكن الحكومة عازمة على تشكيل منظومة استخبارية عالية المستوى". لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب اكدت ما جاء به المصدر، واتهم احد اعضائها كل من المملكة العربية السعودية وقطر بأنها في مقدمة الدول الداعمة للارهاب.

وقال عضو اللجنة، زعيم كتلة بدر البرلمانية قاسم الاعرجي "ان المال العربي يلعب دور رئيسيا في دعم العمليات الارهابية في العراق ومن اجل تقويض العملية السياسية.. قطر والسعودية في مقدمة الدول التي لا تحب لنا خيرا من خلال دعمها اللامحدود للعمليات الاجرامية وبدا ذلك واضحا من خلال المواقف الاخيرة تجاه العراق قبل وبعد انعقاد القمة العربية".

واكد الاعرجي ان ضخ هذه الاموال يكون بعلم حكومات تلك الدول، وتابع في تصريح خص به (المدى) امس "ان ايقافها بحاجة الى قرار سياسي من تلك الدول وهذا لن يكون الا بعد حسم خلافاتها مع العراق على الجانب الدبلوماسي".

وتابع عضو لجنة الأمن النيابية "ان دخول الاموال الى العراق يكون دائما من خلال شركات وعقود وهمية ويكون ذلك بمساعدة قوى سياسية فاعلة بالحكومة، مستفيدة من انفتاح الحدود امام من هب ودب كما ان الجهاز الاستخباري لا يزال دون المستوى".

ووجه الاعرجي انتقادات الى كتل سياسية تقف بالضد من العمل الحكومي، في اشارة الى القائمة العراقية، وقال "بمجرد كشف هذا النوع من العمليات الارهابية يتذرع الجانب الآخر من العملية السياسية بعدة اتهامات الى الحكومة والقول بأنها قصرت في تقصي هذا الملف على مدى السنوات الماضية.. جميع هذه الادعاءات كلمة حق يراد بها باطل فهم يسعون لتسويف اي ضبط للمال العربي في العراق"تأتي هذه التصريحات متزامنة مع تأكيد مصدر برلماني ان جلسة البرلمان اليوم السبت ستشهد القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والقراءة الأولى لمشروع قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات".

واضاف "كما سيناقش القراءة الاولى لمشروع قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والقراءة الاولى لمشروع قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد". ولفت إلى أن "الجلسة ستشهد أيضا القراءة الاولى لمشروع قانون تصديق الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية في اطار تنفيذ الاحكام الجزائية والقراءة الاولى لمقترح التعديل الاول لقانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١".

وتابع "وستتم القراءة الاولى لمقترح قانون منحة تلاميذ المدارس الابتدائية اضافة الى القراءة الاولى لمقترح قانون مكاتب التحقيق القضائي والمحققين القضائيين".

وزاد ان "الجلسة ستشهد القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل والقراءة الثانية لمشروع قانون تعديل قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧".

وكان مجلس النواب قد رفع جلسته اول من أمس التي عقدت برئاسة اسامة النجيفي رئيس مجلس النواب بحضور ١٧٧ نائبا إلى اليوم السبت بعد أن صوت على أربعة مشاريع قوانين.

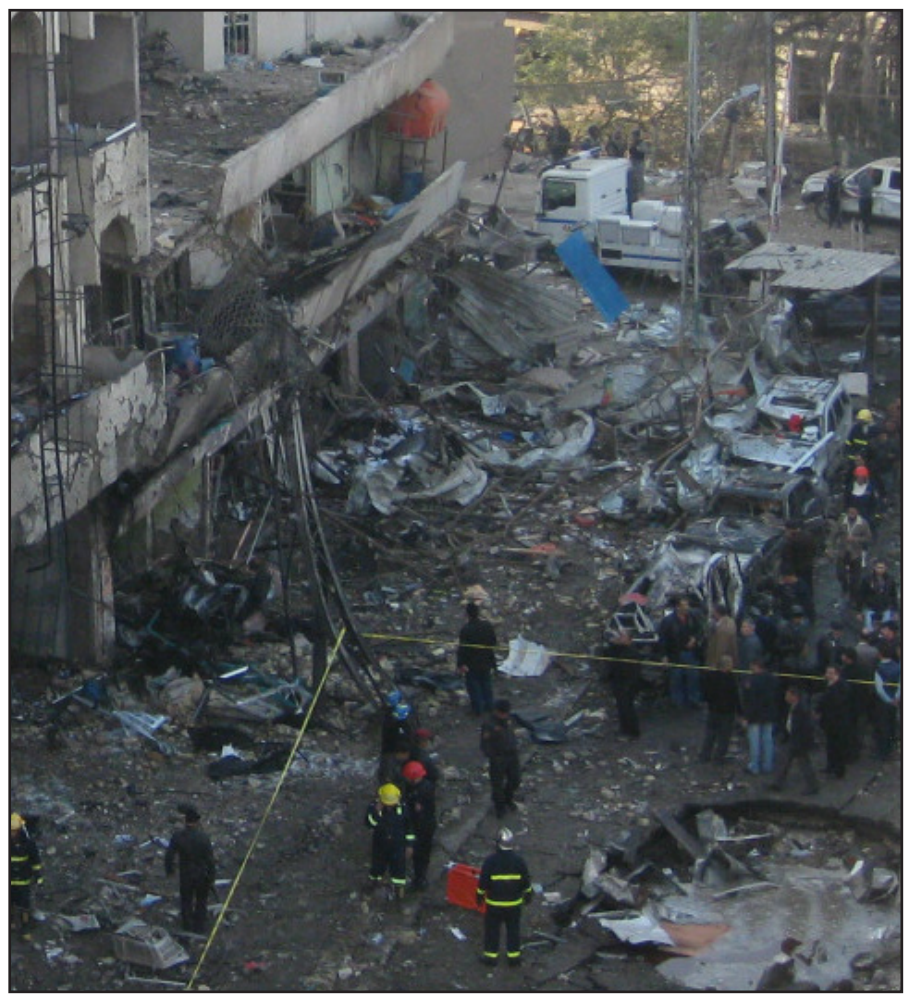

آثار الدمار لتفجير هيئة النزاهة مطلع العام الحالي.. ارشيف

الحكيم ينتقد "الهروب إلى الأمام" في تسوية الأزمة السياسية

□ بغداد / المدى

شدد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم على أن العراق بحاجة الى تطبيق مشروع بناء الدولة العصرية الناجحة، مؤكدا ان حل الازمة السياسية يكون من خلال التسوية وحل الخلافات وليس عبر "الهروب الى الامام" واختلاق أزمات جديدة.

وافاد في بيان تلقت (المدى) نسخة منه امس ان" هذا المشروع يحتاج الى رؤية وسياسات تطبيق الرؤية والأخذ بالأولويات ومن ثم خطط تطبيق هذه السياسات وآلية تحويلها الى مشاريع تنفذ بأدوات كفوءة ونزيهة".

واشار الحكيم في لقائه جمعا كبيرا من شيوخ العشائر العراقية في محافظات الفرات الأوسط والجنوب والشمال في مكتبه في بغداد امس الجمعة الى ان" منهج بناء الدولة يختلف عن منهج بناء السلطة، داعيا شيوخ العشائر بما تمتلكه من نفوذ وتأثير للانتصار لكل خطوة تساهم في بناء الدولة والاعتراض على كل خطوة تصب في مصلحة بناء السلطة، مذكرا اياهم بأن العراق منذ القدم بنى سلطة ولم يتمكن من بناء دولة تكون قوية بمؤسساتها، مؤكدا على ان قوة العراقيين بوحدتهم وان العراق هو الخيمة التي تضم الجميع. ودعا الى ضرورة اطلاق رسائل التطمينات بين المواطنين وبين العشائر العراقية من خلال الزيارات المتبادلة والتواصل المتبادل، محذرا من الضغط على العشائر العراقية وداعيا الى دعم العشيرة دعما غير مسبق بشروط.

وفي الشأن السياسي الداخلي اكد عمار الحكيم ان لا خيار امام الفرقاء السياسيين غير الحوار، لافتا الى ان لا احد من الفرقاء يمتلك الحق المطلق ولكل طرف جزء من الحقيقة وعليه جزء من الالتزامات، مشددا على ان الأزمات تحل بتصفيرها لا بتفقيسها، رافضا معالجة الأزمة بافتعال أزمة أخرى، واصفا هذه الإجراءات بـ(الهروب إلى الإمام) ، موضحا ان الاحتكام لصندوق الاقتراع سبيل العراقيين في معالجة أخطائهم او التجديد لمن هم أهل لإدارة شؤونهم.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون احسان العوادي قد اكد صعوبة تطبيق تصفير الازمات، وافاد العوادي في تصريح نشرته المدى الخميس الماضي "ما يمكن فعله الان تقويض الخلافات.. لكن حتى هذا الخيار قد يبدو بعيد المنال مع وجود شركاء وحلفاء يبغون تحقيق المآرب الشخصية والحزبية". الى ذلك، انتقد النائب عن كتلة المواطن النيابية القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي محمد اللكاش الصمت الحكومي حيال استهداف وكلاء ومعتمدي المرجعية الدينية في البلاد.

وقال اللكاش في بيان له تلقت المدى نسخة منه امس، إن" صمت الحكومة حول ما يحدث من استهداف لوكلاء المرجعية الدينية يجعلنا ننتقد الجهات الامنية المسؤولة عن حماية الرموز الدينية في البلاد".

وشهدت الايام الماضية عددا من الاعتداءات التي طالت منازل وكلاء ومعتمدي المرجعية الدينية في عدد من المحافظات ومحاولات استهدافهم بعبوات ناسفة وقنابل يدوية.

وكان معتمد المرجعية ومدير مكتب المرجع الديني الاعلى علي السيستاني في محافظة ميسان أحمد الانصاري قد نجا من محاولة اغتيال بعبوة لاصقة كانت موضوعة تحت سيارته اول من امس في شارع نعمة الريفي وسط مدينة العمارة مركز محافظة ميسان.